

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: 6.6 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال النصف الأول من عام 2017، بارتفاع نسبته 12.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال النصف الأول من عام 2017، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 19,354 رخصة خلال النصف الأول من عام 2017، مقارنة مع 16,735 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 15.6%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 6553 ألف م² خلال النصف الأول من عام 2017، مقارنة مع 5843 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 12.2%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال النصف الأول من عام 2017 حوالي 5149 ألف م²، مقارنة مع 4699 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 9.6%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال النصف الأول من عام 2017 حوالي 1404 ألف م²، مقارنة مع 1144 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 22.7%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال النصف الأول من عام 2017 ما نسبته 78.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 21.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 44.6%، تلاها محافظة إربد بنسبة 17.6%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 12.9%، ومحافظة البلقاء بنسبة 7.7%، ومحافظة جرش بنسبة 3.5%، ومحافظة المفرق بنسبة 3.2%، ومحافظة العقبة بنسبة 3.1%، ومحافظة الكرك بنسبة 2.2%، ومحافظة عجلون بنسبة 2% ثم محافظة مادبا بنسبة 1.6%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 66.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال النصف الأول من عام 2017، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 26.2% وإقليم الجنوب ما نسبته 7%.

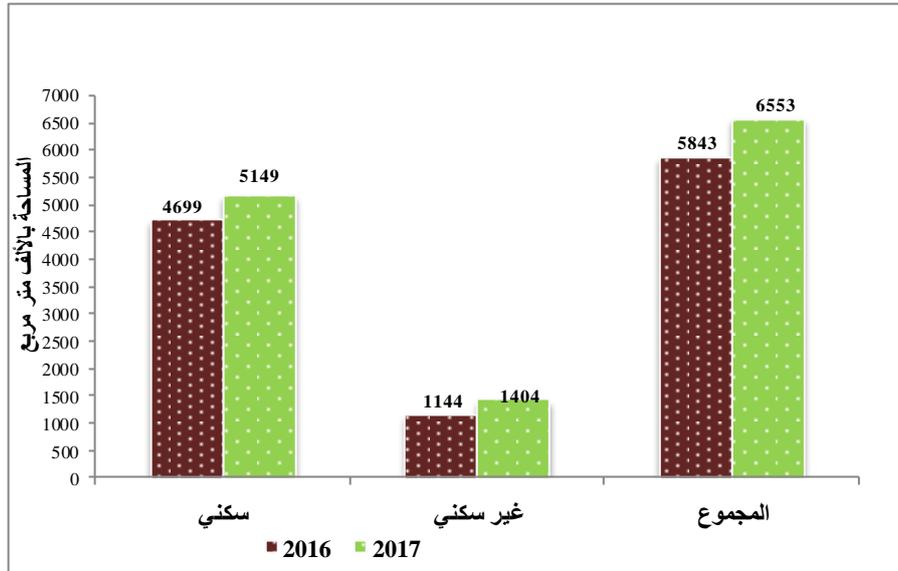
وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال النصف الأول من عام 2017 ما نسبته 47.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 52.7%.

ويبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 3100 ألف م² خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل 3073 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 0.9%.
أما على مستوى شهر حزيران لعام 2017، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2650 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 845 ألف م² مقارنة مع 831 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 1.7%.

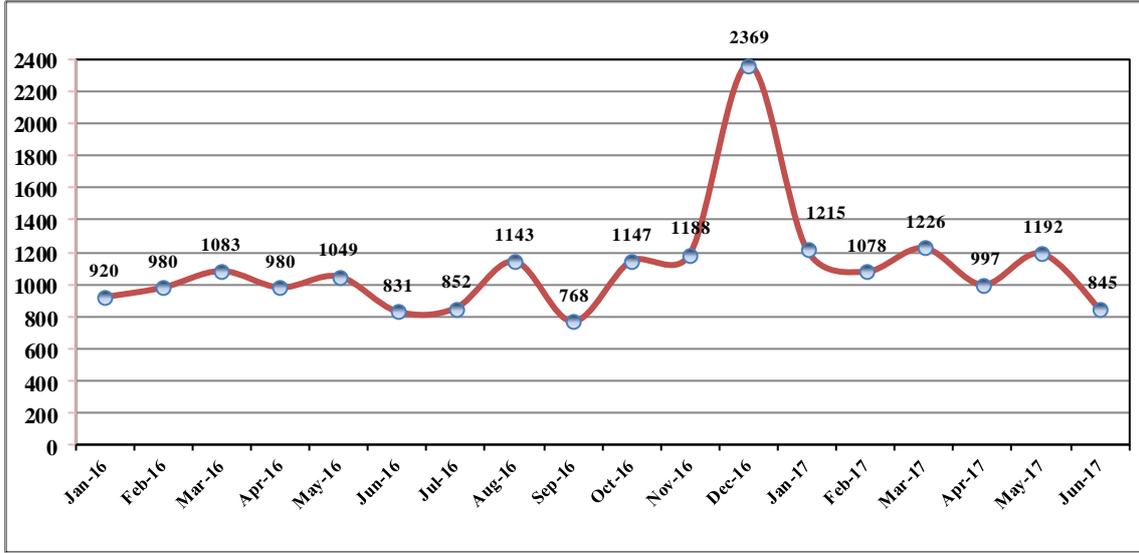
جدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال النصف الأول من عامي 2016 و2017 (المساحة بالألف متر مربع)

نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2017		2016		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
32.1 +	1215	3678	920	2769	كانون الثاني
10.0 +	1078	3252	980	2678	شباط
13.2 +	1226	3397	1083	3201	آذار
1.7 +	997	2791	980	2677	نيسان
13.6 +	1192	3586	1049	2969	أيار
1.7 +	845	2650	831	2441	حزيران
12.2 +	6553	19354	5843	16735	المجموع

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال النصف الأول لعامي 2016 و2017



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2016 و2017 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد. وتصدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.